هيكل الحكم المحلي
Local Governance Structure

اعداد

محمد خالد عبد العاطي سلومة

٢٠٢٥

ملخص الدراسة

تتناول الدراسة "موضوع هيكل الحكم المحلي" من خلال استعراض آليات الانتخاب، شروط الترشح، وأحكام العضوية، وإجراءات حل المجالس الشعبية المحلية. تُعتبر هذه الوحدات المحور الأساسي في النظام الإداري المصري، حيث تساهم في تحقيق المشاركة الشعبية وتعزيز الخدمات العامة وفقًا للدستور المصري لعام ٢٠١٤ الذي ينظم تشكيلها ويحدد دورها، مما يعزز الديمقراطية المحلية.

أهداف الدراسة تشمل تحليل نظام الانتخابات المستخدم لاختيار أعضاء المجالس، استكشاف الشروط الضرورية للانتخاب، تحديد المعوقات التي تؤثر على العملية الديمقراطية، وتقديم توصيات لتحسين النظام الانتخابي.

ومن خلال منهج شامل يجمع بين التحليل الكمي والنوعي، تنظر الدراسة في النصوص القانونية والدستورية المحلية، بالإضافة إلى تجارب دول أخرى.

تشير النتائج إلى أن الانتخابات آلية رئيسية لاختيار الأعضاء، لكن يواجه هذا النظام عقبات، مثل العوامل التنظيمية والاجتماعية التي تقلل من مشاركة المواطنين.

توصي الدراسة بتعزيز الوعي السياسي، تحسين البيئة الانتخابية، تطوير الشفافية والمراقبة، تحديث الشروط القانونية للترشح، وتحسين أساليب العمل داخل المجالس، لضمان تحقيق تمثيل عادل وفعّال لكافة شرائح المجتمع.

Abstract

The study addresses the "Local Governance Structure"by reviewing the electoral mechanisms, conditions for candidacy, membership provisions, and the procedures for dissolving local popular councils. These units are regarded as a fundamental pillar in the Egyptian administrative system, contributing to public participation and enhancing public services in accordance with the Egyptian Constitution of 2014, which regulates their formation and defines their roles, thereby promoting local democracy.

The objectives of the study include analyzing the electoral system used for selecting council members, exploring the necessary conditions for elections, identifying obstacles affecting the democratic process, and providing recommendations for improving the electoral system.

Through a comprehensive methodology that combines quantitative and qualitative analysis, the study examines local legal and constitutional texts in addition to the experiences of other countries.

The findings indicate that elections are a key mechanism for selecting members; however, this system faces challenges, such as organizational and social factors that diminish citizen participation. The study recommends enhancing political awareness, improving the electoral environment, developing transparency and oversight, updating the legal conditions for candidacy, and improving working methods within councils to ensure fair and effective representation for all segments of society.

مقدمة

تعد تشكيل وحدات الإدارة المحلية من العناصر الأساسية في بناء نظام ديمقراطي فعال، حيث تلعب المجالس الشعبية المحلية دورًا حيويًا في تمكين المواطنين من المشاركة في إدارة شؤونهم العامة. يتناول البحث " **موضوع هيكل الحكم المحلي**"، مستعرضًا الجوانب المتعلقة بآليات الانتخاب، وشروط الترشح، وأحكام العضوية، بالإضافة إلى إجراءات حل المجالس الشعبية المحلية [١].

تُعد وحدات الإدارة المحلية أحد الأعمدة الأساسية في النظام الإداري المصري، حيث تعمل على تحقيق المشاركة الشعبية وتعزيز الخدمات العامة في المجتمعات المحلية. وفقًا للدستور المصري لعام ٢٠١٤، تم وضع إطار قانوني ينظم تشكيل هذه الوحدات ويحدد دورها، مما يعكس التوجه نحو تعزيز الديمقراطية المحلية وضمان توافر تمثيل فعّال للمواطنين[٢].

تنظم أحكام العضوية في المجالس الشعبية المحلية العلاقات بين الأعضاء والهيئات المحلية، حيث تشمل قواعد سلوكيات الأعضاء وحقوقهم وواجباتهم، كما تحدد الإجراءات المتبعة في حالات الغياب أو الانسحاب. في حال إخفاق المجالس في أداء مهامها أو تجاوزها للإطار القانوني،

---

[١] إبراهيم محرم: التقسيم الإداري للمحافظات المصرية: دعوة للتفكير، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، جامعة القاهرة، ص١٤٤. أحمد رشيد: التنمية المحلية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٦، ص ١٢١ وما بعدها

[٢] ثناء حسن إبراهيم: طبيعة عمل المجالس الشعبية المحلية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية – مصر، المجلد السادس – ملحق العدد الأول، ٢٠١٥، ص٦٤. أحمد سليمان عبد الراضي محمد: المسؤولية التأديبية لأعضاء المجالس المحلية، دار النهضة العربية، ٢٠١٦، ص٨١.

يُمكن أن تُحل هذه المجالس، وذلك وفقًا لإجراءات محددة تضمن استمرار العمل الإداري. [١]

مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في وجود تحديات ومعوقات تؤثر على عملية اختيار أعضاء المجالس الشعبية المحلية بطرق ديمقراطية. تشمل هذه المعوقات العوامل التنظيمية والاجتماعية والاقتصادية، مما قد ينعكس سلبًا على تمثيل المجتمع واستمرار الديمقراطية المحلية.

أهداف الدراسة

١. تحليل نظام الانتخابات المستخدم لاختيار أعضاء المجالس الشعبية المحلية وفهم فعاليته.
٢. استكشاف الشروط اللازمة للانتخاب ومحددات الترشح، مع التركيز على الفئات المختلفة.
٣. تحديد المعوقات التي تؤثر على عملية اختيار الأعضاء بطرق ديمقراطية، ودراسة العوامل التنظيمية والاجتماعية والاقتصادية.
٤. تقديم توصيات لتحسين نظام انتخاب المجالس الشعبية المحلية وتجاوز المعوقات المطروحة.

أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال تناولها موضوعًا حيويًا يتعلق بتعزيز الديمقراطية المحلية وزيادة الوعي حول كيفية اختيار ممثلي المجتمع.

---

[١] أيمن الباجوري: بناء القدرات المؤسسية للوحدات المحلية كأحد متطلبات تفعيل اللامركزية: دراسة مقارنة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠١٧، ص٣٢ ، أحمد حافظ نجم: المجالس المحلية بين التبعية والاستقلال، مكتبة النصر، ١٩٩٠، ص٩٢

كما أنها تسلط الضوء على العقبات التي تواجه العملية الديمقراطية المحلية، مما يساعد أصحاب القرار على وضع استراتيجيات فعالة لتحسين المشاركة والديمقراطية في المجتمعات المحلية.

بالإضافة إلى ذلك، تساهم هذه الدراسة في توفير قاعدة معرفية قوية يمكن أن تُستخدم لتطوير السياسات المتعلقة بالانتخابات والمجالس الشعبية.

منهج الدراسة:

تتبنى هذه الدراسة منهجًا شاملًا يجمع بين التحليل الكمي والنوعي؛ لفهم الظواهر الإدارية المحلية في سياقها الدستوري والمعاصر.

١. **المنهج التحليلي:**

سيُستخدم المنهج التحليلي لدراسة القوانين واللوائح والنظم الإدارية المتبعة في تنظيم الإدارة المحلية، بما في ذلك نصوص دستور مصر الحالي ٢٠١٤، وذلك من خلال تحليل النصوص القانونية والدستورية المتعلقة بالمركزية واللامركزية الإدارية والمجالس الشعبية.

٢. **المنهج المقارن:**

سيتضمن البحث استخدام المنهج المقارن لدراسة ومقارنة تجارب دول أخرى في الإدارة المحلية.

بناءً على ما تقدم نتعرض لدراسة هذا الموضوع وفقًا لخطة تكون على النحو التالي:

خطة الدراسة:

❖ **المبحث الأول: طرق اختيار أعضاء المجالس الشعبية المحلية**

المطلب الأول: الانتخابات كآلية لاختيار أعضاء المجالس الشعبية المحلية

الفرع الأول: نظام الانتخاب السائد

الفرع الثاني: الشروط اللازمة للانتخاب

المطلب الثاني: معوقات اختيار أعضاء المجالس الشعبية المحلية بطرق ديمقراطية

الفرع الأول: العوامل التنظيمية

الفرع الثاني: العوامل الاجتماعية والاقتصادية

- **المبحث الثاني: شروط الترشح لعضوية المجالس الشعبية المحلية**

المطلب الأول: الشروط القانونية للترشح

الفرع الأول: الشروط العامة

الفرع الثاني: الشروط الخاصة لبعض الفئات

المطلب الثاني: نظام سير العمل بالمجالس المحلية

الفرع الأول: هيكل عمل المجالس المحلية

الفرع الثاني: إجراءات المناقشة والرقابة

المبحث الأول

طرق اختيار أعضاء المجالس الشعبية المحلية

تمهيد وتقسيم:

تُعتبر المجالس الشعبية المحلية من الهياكل الأساسية التي تساهم في تفعيل الديمقراطية على المستوى المحلي وتعكس إرادة الشعب في إدارة شؤونهم. إن اختيار أعضاء هذه المجالس يمثل خطوة حاسمة في تعزيز المشاركة المجتمعية وتفعيل دور المواطنين في صنع القرار. [١]

تتم الانتخابات باعتبارها الأداة الأساسية التي تُعبر عن إرادة الشعب، حيث يشارك الناخبون في اختيار المرشحين الذين يتناسبون مع تطلعاتهم واحتياجاتهم المحلية. [٢]

فنصت المادة ١٧٩ من الدستور على أن ينظم القانون شروط وطريقة تعيين أو انتخاب المحافظين، ورؤساء الوحدات المحلية الأخرى، ويحدد اختصاصاتهم.

كما نصت المادة ١٨٠ من الدستور على آلية تشكيل المجالس المحلية في مصر، حيث أكدت على ضرورة انتخاب كل وحدة محلية لمجلسها عبر الاقتراع العام السري المباشر لمدة أربع سنوات. اشترطت المادة أن يكون المترشح قد بلغ من العمر إحدى وعشرين سنة ميلادية على الأقل، مع تنظيم القانون لشروط الترشح الأخرى وإجراءات الانتخابات.

---

[١] أيمن الباجوري: بناء القدرات المؤسسية للوحدات المحلية كأحد متطلبات تفعيل اللامركزية: مرجع سابق، ص٦٣. ، خالد سمارة الزعبي: تشكيل المجالس المحلية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٤، ص ٧٠-٧١.

[٢] هشام عبد السيد الصافي: النظام القانوني لتشكيل المجالس المحلية المصرية في ضوء دستور ٢٠١٤ والقوانين المنظمة للانتخابات: دراسة تحليلية نقدية عملية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٨.،، ص٦٥.

كما نصت على تخصيص ربع عدد المقاعد للشباب دون سن الخامسة والثلاثين، بالإضافة إلى تخصيص نسبة للمرأة، مع ضرورة ألا تقل نسبة تمثيل العمال والفلاحين عن خمسين بالمائة من إجمالي عدد المقاعد. كما يجب أن تتضمن هذه النسبة تمثيلاً مناسباً للمسيحيين وذوي الإعاقة.

تفرض هذه المادة نظاماً انتخابياً معيناً، رغم أن مدى ملاءمة هذا النظام للواقع المحلي المصري قد يكون محل تساؤل، حيث يميل النظام المذكور إلى اعتماد نظام القائمة أكثر من النظام الفردي.

رغم ذلك، تواجه عملية اختيار الأعضاء بطرق ديمقراطية عدة معوقات قد تؤثر سلبًا على فاعلية هذه العملية. من بين هذه المعوقات، يمكن الإشارة إلى نقص الوعي السياسي بين بعض شرائح المجتمع، مما يُنقص فرص المشاركة الفعّالة في الانتخابات. [١]

كما تُعاني العملية الانتخابية في بعض الأحيان من تأثيرات سلبية مثل التداخل مع الأنشطة السياسية أو الضغوط الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، قد تُشكل قلة الدعم اللوجستي والموارد المالية عائقًا أمام تنفيذ انتخابات حرة ونزيهة، مما يؤثر على قدرة المجالس على تحقيق أهدافها في خدمة المجتمعات المحلية وتحقيق التنمية المستدامة. [٢]

فالواقع في مصر مختلف كون مأموري المراكز والمدن وهم رؤساء الوحدات الإدارية في المركز والمدينة يخضعون لنظام خاص ينظمه قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة١٩٧١ إما تعينهم ونقلهم بين وحدات الإدارية

---

[١] قباري محمد إسماعيل: علم الاجتماع الإداري ومشكلات التنظيم في المؤسسات البيروقراطية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٩، ص ٤٢٨.

[٢] عبد الجليل الهويدي: المالية العامة للحكم المحلي: دراسة مقارنة مع الإشارة إلى مصر، دار الفكر العربي، مصر، ١٩٨٣، ص ٨٣.

المحلية وأجهزتها يكون بقرار من الوزير المختص بالإدارة المحلية بالاتفاق مع المحافظين المختصين، ويختص المحافظ فقط بنقل رؤساء المراكز والمدن والإحياء داخل حدود المحافظة، فهم يمثلون السلطة المركزية في المستويات الثلاث دون المحافظة شأنهم شان العمدة الذي يمثل المستوى الخامس والأخير من مستويات الإدارة المحلية في مصر غير إن تعيينه يكون بقرار من وزير الداخلية[١] ، ويشرف على إعماله مأمور المركز وهو من حيث التعيين والتأديب والفصل يخضع إلى قانون العمد والمشايخ رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ المعدل.[٢] .

يسعى هذا المبحث إلى تقديم تحليل شامل لطرق اختيار أعضاء المجالس الشعبية المحلية، مما يساعد على فهم كيفية تفاعل هذه العمليات مع الديمقراطية المحلية ويعزز الوعي حول أهمية تحسين الآليات الداعمة لها لضمان تمثيل فعّال للمجتمع في صنع القرار.

المطلب الأول: الانتخابات كآلية لاختيار أعضاء المجالس الشعبية المحلية

المطلب الثاني: معوقات اختيار أعضاء المجالس الشعبية المحلية بطرق ديمقراطية

وذلك على النحو التالي:

---

[١] أشرف حسين عطوة: نظام العمد بين الواقع والمأمول، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٢٩٣.

[٢] أحمد دسوقي إسماعيل: انتخاب أم تعيين؟ كيف نختار القيادات التنفيذية المحلية؟، مجلة رؤى مصرية، مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية، السنة الثانية، العدد ١٤، ٢٠١٦محمد أحمد زكي: النظام القانوني لشغل وظائف العمد والمشايخ: دراسة تأصيلية تحليلية، في ضوء أحكام القانونين رقمي ٧٠ لسنة ٢٠١٦ و ١٥٤ لسنة ٢٠١٨، ص٢٣

المطلب الأول

الانتخابات كآلية لاختيار أعضاء المجالس الشعبية المحلية

تمهيد وتقسيم:

تتسم الانتخابات في مصر بتاريخ طويل من التطورات والتحديات، حيث شهدت البلاد مراحل متعددة من الإصلاحات الانتخابية [١]، بدءًا من النظام الانتخابي التقليدي وصولًا إلى الأنظمة الحديثة التي تسعى لتعزيز المشاركة الشعبية. ومع ذلك، لا تزال هناك العديد من القضايا المتعلقة بالشفافية والنزاهة، مما يثير تساؤلات حول فعالية هذه العمليات في تحقيق الديمقراطية. [٢]

عند مقارنة النظام الانتخابي في مصر مع بعض الدول العربية الأخرى، نجد تنوعًا في الأنظمة المعتمدة.[٣]

فبعض الدول تعتمد على نظام الانتخابات المباشرة، بينما يلجأ البعض الآخر إلى نظام الانتخابات غير المباشرة أو حتى نظام التعيين[٤]. هذه الاختلافات تعكس التوجهات السياسية المختلفة ومدى قبول المجتمع لمفاهيم الديمقراطية. [٥]

---

[١] خطة الدولة للإصلاح الإداري، وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، موقع وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٦.

[٢] أيمن الباجوري: المعوقات التي تعترض صدور تشريع الإدارة المحلية في مصر، مرجع سابق، ص٣٤.

[٣] سمير عبد الوهاب: النظم المحلية العربية: دراسة مقارنة، بحث منشور بمجلة شؤون عربية – مصر، العدد ٨٩، ١٩٩٧. ، ص٣٤.

[٤] حسن محمد عواضة: الإدارة المحلية وتطبيقاتها في الدول العربية، المؤسسة الجامعية، لبنان، ١٩٨٣، ص ٣٤، ٣٣

[٥] سمير عبد الوهاب: الاتجاهات المعاصرة للحكم المحلي والبلديات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة، أعمال مؤتمر البلديات والمحليات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٩، ص٤٤.

يتنوع النظام الانتخابي في الدول العربية، حيث يعتمد البعض على نظام القائمة النسبية، بينما يستخدم آخرون النظام الفردي. في مصر، يُستخدم نظام الانتخابات الفردية والقوائم الحزبية، مما يؤثر على توزيع المقاعد في البرلمان ويعكس التوازنات السياسية القائمة[١].

وترتيباً على ما تقدم سيتم تقسيم هذا المطلب للفروع التالية:

الفرع الأول: نظام الانتخاب السائد.

الفرع الثاني: الشروط اللازمة للانتخاب

الفرع الأول

نظام الانتخاب السائد

يتكون هذا النظام من عدة مستويات تشمل المجالس المحلية لكل محافظة، والمجالس المحلية لكل مدينة أو حي، بالإضافة إلى المجالس القروية[٢].

يتم انتخاب كل مجلس من المجالس المحلية بحيث يتم تخصيص ربع عدد المقاعد للنظام الفردي، بينما يتم تخصيص الباقي لنظام القوائم المغلقة المطلقة. يحق للأحزاب والائتلافات والمستقلين الترشح في كلا النظامين[٣].

---

[١] حسن محمد عواضة: الإدارة المحلية وتطبيقاتها في الدول العربية، المؤسسة الجامعية، لبنان، ١٩٨٣، ص ٣٥.

(٢) تفرض هذه المادة نظاماً انتخابياً معيناً، رغم أن مدى ملاءمة هذا النظام للواقع المحلي المصري قد يكون محل تساؤل، حيث يميل النظام المذكور إلى اعتماد نظام القائمة أكثر من النظام الفردي.

[٣] أيمن السيد عبد الوهاب: اللامركزية في مصر: رؤية الأحزاب وإشكاليات التطبيق، ط١، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠١٠، ص٦٨.

لا يجوز للمترشح الجمع بين الترشح بالنظام الفردي والترشح بنظام القوائم، كما لا يحق له الترشح لأكثر من مجلس محلي. وفي جميع الأحوال، يُعتد بالترشح الأخير وفقاً لما هو ثابت في السجلات المعدة لذلك.

يجوز للمترشح أن يحمل أكثر من صفة، بحد أقصى ثلاث صفات. كما يجب أن تتوفر في المترشحين الاحتياطيين النسب والصفات المشار إليها سابقاً. يمكن أن تتضمن القائمة الواحدة مترشحين من أكثر من حزب، كما يجوز تشكيل القائمة من مترشحين مستقلين غير منتمين لأحزاب أو ائتلافات، أو الجمع بينهم.[١].

يستند نظام الانتخابات المحلية إلى مجموعة من القوانين، أبرزها قانون الإدارة المحلية، الذي يحدد كيفية تنظيم الانتخابات وشروط الترشح. يتم إجراء الاقتراع بشكل سري ومباشر، مما يضمن سرية التصويت ويعزز نزاهة العملية الانتخابية[٢].

في الختام، يعتمد نظام الانتخاب لاختيار أعضاء المجالس الشعبية المحلية في مصر على الاقتراع السري المباشر، مع تحديد شروط الترشح وعدد الأعضاء وفقًا للقوانين المحلية. يتطلب النظام مشاركة فعالة من المواطنين ويواجه تحديات تتعلق بالوعي والمشاركة.

---

[١] أيمن السيد عبد الوهاب: اللامركزية في مصر: رؤية الأحزاب وإشكاليات التطبيق، مرجع سابق، ص٧٠.

[٢] وفي هذا الصدد تضمنت قوانين الإدارة المحلية في مصر أن: " يُشكل لكل وحدة من وحدات الإدارة المحلية مجلس محلي يتكون من أعضاء يتم انتخابهم عن طريق الاقتراع العام السري المباشر لمدة أربع سنوات، وذلك وفقًا لأحكام هذا القانون.

ولا يؤثر تعديل أو إنشاء وحدة جديدة من وحدات الإدارة المحلية على تشكيل أي من المجالس المحلية القائمة، وذلك حتى انتهاء مدة تلك المجالس. ويمثل المجلس المحلي رئيسه أمام القضاء وفي مواجهة الغير".

لذا يرى الباحث أنه نبغي على المشرع المصري مراجعة النظام الانتخابي المنصوص عليه في المادة ١٨٠ لضمان توافقه مع الاحتياجات والتحديات المحلية، مع الأخذ بعين الاعتبار تعزيز التمثيل الفعّال لكافة فئات المجتمع بما يسهم في تحقيق مشاركة حقيقية وفعالة في المجالس المحلية.

الفرع الثاني

الشروط اللازمة للانتخاب

لانتخاب أعضاء المجالس الشعبية المحلية في مصر، يجب توافر مجموعة من الشروط لكل من الناخبين والمرشحين. تتمثل تفاصيل تلك الشروط فيما يلي:

نصت المادة ١٨٠ من دستور عام ٢٠١٤ على أن يكون المترشح قد بلغ من العمر إحدى وعشرين سنة ميلادية على الأقل، مع تنظيم القانون لشروط الترشح الأخرى وإجراءات الانتخابات. كما نصت على تخصيص ربع عدد المقاعد للشباب دون سن الخامسة والثلاثين، بالإضافة إلى تخصيص نسبة للمرأة، مع ضرورة ألا تقل نسبة تمثيل العمال والفلاحين عن خمسين بالمائة من إجمالي عدد المقاعد. كما يجب أن تتضمن هذه النسبة تمثيلاً مناسباً للمسيحيين وذوي الإعاقة[١].

ومع عدم الإخلال بالأحكام المنصوص عليها في قانون مباشرة الحقوق السياسية، يشترط فيمن يترشح لعضوية المجالس المحلية أن يكون

---

(١) يلاحظ أن المادة (١٨٠) من دستور ٢٠١٤ على الشروط الدستورية اللازمة لتشكيل المجالس المحلية في مصر، حيث يتعين أن يكون المترشح لا يقل عن إحدى وعشرين سنة ميلادية، وينظم القانون شروط الترشح الأخرى وإجراءات الانتخابات. كما يشترط تخصيص ربع عدد المقاعد للشباب دون سن خمس وثلاثين سنة، وربع العدد للمرأة، مع ضرورة ألا تقل نسبة تمثيل العمال والفلاحين عن خمسين بالمائة من إجمالي عدد المقاعد. ويتعين أن تتضمن هذه النسبة تمثيلاً مناسباً للمسيحيين وذوي الإعاقة.

مصرياً متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية، وألا تقل سنه يوم فتح باب الترشح عن إحدى وعشرين سنة ميلادية.

كما يجب أن يكون حاصلاً على شهادة إتمام مرحلة التعليم الأساسي على الأقل، وأن يكون قد أدى الخدمة العسكرية أو أعفي منها قانوناً.

إضافة إلى ذلك، يجب أن يكون المترشح مدرجاً في قاعدة بيانات الناخبين بالوحدة المحلية التي يرشح نفسه في دائرتها، وألا يكون قد طرأ عليه سبب يستوجب حذف أو رفع قيده وفقاً للقانون المنظم لذلك.

لا تقبل أوراق ترشح رجال القوات المسلحة والشرطة وأعضاء المخابرات العامة وأعضاء الجهات والهيئات القضائية والوزراء ونوابهم والمحافظين ونوابهم ورؤساء وأعضاء الهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية، إلا بعد تقديم استقالاتهم من وظائفهم أو مناصبهم. كما لا تقبل أوراق ترشح العُمد والمشايخ ورؤساء الوحدات المحلية والعاملين فيها للمجالس المحلية في نطاق المحافظات التي يعملون بها قبل تقديم استقالاتهم، وذلك مع عدم الإخلال بالقواعد والأحكام المنظمة للاستقالة من هذه الوظائف أو المناصب. [١]

وعليه، تتضمن الشروط اللازمة لانتخاب أعضاء المجالس الشعبية المحلية في مصر شروطاً خاصة بالناخبين والمرشحين، تشمل الجنسية، السن، التسجيل، الأهلية القانونية، والمؤهلات التعليمية. هذه الشروط تهدف إلى ضمان نزاهة العملية الانتخابية وفاعليتها.

وعليه يرى الباحث أن الالتزام بهذه الشروط يسهم في تعزيز الديمقراطية المحلية ويعزز من ثقة المواطنين في النظام الانتخابي.

---

[١] أشرف حسين عطوة: مرجع سابق، ص ٢٩٦.،

المطلب الثاني

معوقات اختيار أعضاء المجالس الشعبية المحلية بطرق ديمقراطية

تمهيد وتقسيم:

تشهد مصر جهودًا متزايدة لتعزيز النظام المحلي، إلا أن هناك عقبات عديدة تحول دون تحقيق الأهداف المنشودة. فالعوامل التنظيمية، مثل عدم وضوح القوانين واللوائح المتعلقة بالانتخابات المحلية، تؤدي إلى صعوبات في تطبيق مبادئ الديمقراطية. [١]

تظل الإدارة المحلية والمجالس المحلية في مصر والدول العربية الأخرى موضوعًا غنيًا بالتحليل والدراسة، حيث تعكس التحديات والفرص المتاحة لتحقيق ديمقراطية محلية حقيقية. من خلال فهم المعوقات والعوامل المؤثرة، يمكن استشراف سبل تعزيز المشاركة الشعبية وتحسين الأداء الإداري المحلي، مما يساهم في بناء مجتمع أكثر استقرارًا وفاعلية. [٢]

وترتيباً على ما تقدم سيتم تقسيم هذا المطلب للفروع التالية:

الفرع الأول: العوامل التنظيمية.

الفرع الثاني: العوامل الاجتماعية والاقتصادية.

وذلك على النحو التالي:

---

[١] سلوى شعراوي جمعة ، الإدارة المحلية: الفرص والتحديات، منتدى السياسات العامة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، ١٩٩٩. ، ص٤٢.

[٢] أيمن الباجوري: المعوقات التي تعترض صدور تشريع الإدارة المحلية في مصر، مرجع سابق، ص٤١. ،.

الفرع الأول

العوامل التنظيمية.

الواقع في مصر مختلف كون مأموري المراكز والمدن وهم رؤساء الوحدات الإدارية في المركز والمدينة يخضعون لنظام خاص ينظمه قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ إما تعينهم ونقلهم بين وحدات الإدارية المحلية وأجهزتها يكون بقرار من الوزير المختص بالإدارة المحلية بالاتفاق مع المحافظين المختصين، ويختص المحافظ فقط بنقل رؤساء المراكز والمدن والإحياء داخل حدود المحافظة، فهم يمثلون السلطة المركزية في المستويات الثلاث دون المحافظة شأنهم شان العمدة الذي يمثل المستوى الخامس والأخير من مستويات الإدارة المحلية في مصر غير إن تعيينه يكون بقرار من وزير الداخلية[١]، ويشرف على إعماله مأمور المركز وهو من حيث التعيين والتأديب والفصل يخضع إلى قانون العمد والمشايخ رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ المعدل.[٢]

علاوة على ذلك، تعاني الإدارة الانتخابية من ضعف الكفاءة، حيث يتجلى ذلك في تأخر إعداد القوائم الانتخابية أو عدم دقتها. هذه المشكلة قد تؤدي إلى حدوث فوضى في يوم الانتخابات، مما يعيق الناخبين عن التصويت بشكل سلس. إن عدم كفاءة الإدارة الانتخابية ينعكس سلبًا على قدرة الناخبين على ممارسة حقهم في التصويت، مما يزيد من الإحباط وعدم الثقة في العملية الانتخابية. [٣]

---

[١] أشرف حسين عطوة: مرجع سابق، ص ٢٩٧.

[٢] أحمد دسوقي إسماعيل: انتخاب أم تعيين؟ كيف نختار القيادات التنفيذية المحلية؟، مرجع سابق، ص١٠٠.

[٣] أحمد سليمان عبد الراضي: التنظيم القانوني للمجالس المحلية، بدون دار نشر، الطبعة الأولى، ٢٠١٦، ص١٢.

خلاصة القول، تتعدد معوقات اختيار أعضاء المجالس الشعبية المحلية بطرق ديمقراطية، حيث تشمل العوامل التنظيمية نقص الوعي الانتخابي، عدم كفاءة الإدارة الانتخابية، غياب الشفافية، الضغوط السياسية، البيروقراطية، صعوبة التمويل، وعدم وجود آليات فعالة للمراقبة. هذه المعوقات تؤثر سلبًا على نزاهة وفاعلية الانتخابات المحلية.

الفرع الثاني

العوامل الاجتماعية والاقتصادية.

تؤثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية بشكل كبير على عملية اختيار أعضاء المجالس الشعبية المحلية في مصر، مما يعيق تحقيق الديمقراطية الفعالة.[١]

تعتبر الفجوة الكبيرة في مستويات التعليم بين فئات المجتمع من المعوقات الأخرى التي تؤثر على المشاركة الانتخابية. فعندما يكون هناك نقص في التعليم، يضعف الوعي السياسي لدى الأفراد، مما يؤدي إلى عدم فهمهم لأهمية الانتخابات ودورها في تشكيل مستقبلهم. هذا الافتقار للمعرفة يمكن أن يثني بعض الأفراد عن المشاركة، مما يحد من قدرة المجالس المحلية على تمثيل جميع فئات المجتمع .[٢]

تعتبر الضغوط الاقتصادية على المرشحين من العوامل الهامة أيضًا، حيث تتطلب الحملات الانتخابية تكاليف مرتفعة. هذه الضغوط قد تؤدي إلى استبعاد المرشحين الأقل ثراءً، مما يقلل من الخيارات المتاحة للناخبين.

---

[١] أيمن الباجوري: المعوقات التي تعترض صدور تشريع الإدارة المحلية في مصر، مرجع سابق، ص٤٧. ، يراجع في تفصيل ذلك : حسن العلواني: مرجع سابق،ص٢٥.

[٢] قباري محمد إسماعيل: علم الاجتماع الإداري ومشكلات التنظيم في المؤسسات البيروقراطية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٩، ص ٤٢٧.

إن تنوع المرشحين يعد ضروريًا لتوفير خيارات متعددة للناخبين، مما يعزز من جودة التمثيل السياسي..[١]

خلاصة القول، يرى الباحث أن معالجة هذه القضايا الاجتماعية والاقتصادية تعتبر خطوة ضرورية لتعزيز المشاركة السياسية وتحقيق ديمقراطية حقيقية في مصر.

[١] عبد السلام نوير: المجالس الشعبية والمجالس المحلية: ماذا حدث بعد ثورة ٢٥ يناير؟، مجلة رؤى مصرية، مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية، السنة الثانية، العدد ٢٤، ٢٠١٦، ص١٥.

المبحث الثاني

شروط الترشح لعضوية المجالس الشعبية المحلية

تمهيد وتقسيم:

يتناول هذا المبحث شروط الترشح لعضوية المجالس الشعبية المحلية، موفرًا رؤية شاملة حول المعايير القانونية والتحديات المرتبطة بها. [١]

تشمل الشروط القانونية للترشح مجموعة من المعايير التي يجب توافرها في المرشحين، مثل الجنسية، والقدرة على ممارسة الحقوق السياسية، والالتزام بالمعايير الأخلاقية والقانونية، بالإضافة إلى تحقيق الحد الأدنى من العمر، مما يساعد على ضمان أن يكون الأعضاء ممثلين فعليين للمجتمع ويكون لهم القدرة على الوفاء بمتطلبات العضوية. [٢]

ومع ذلك، تواجه عملية الترشح عدة تحديات قد تعيق فئات معينة من المواطنين عن تقديم أنفسهم كمرشحين. [٣]

من بين هذه التحديات، يمكن أن نذكر صعوبة الوصول إلى الموارد المالية اللازمة لحملات الدعاية، حيث يشكل التمويل عقبةً أمام كثير من المرشحين، خاصة من الشباب أو ذوي الدخل المحدود. [٤]

كما تلعب العوامل الاجتماعية والثقافية دورًا في تشكيل مفاهيم المشاركة السياسية، حيث قد تواجه النساء والشباب بعض القيود في المجتمعات التقليدية. بالإضافة إلى ذلك، قد تتسم البيئة السياسية بعدم

---

[١] أيمن الباجوري: المعوقات التي تعترض صدور تشريع الإدارة المحلية في مصر، مرجع سابق، ص١٠.

[٢] أيمن الباجوري: التقسيم الإداري للمحافظات وأثره على التنمية، مرجع سابق، ص٥٠.

[٣] سلوى شعراوي جمعة ، الإدارة المحلية: الفرص والتحديات، منتدى السياسات العامة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، ١٩٩٩،، ص١٦

[٤] سلوى شعراوي جمعة ، مرجع سابق،، ص١٨.

الاستقرار أو الضغوط الخارجية، مما يؤثر على رغبة الأفراد في الترشح والمشاركة في العملية الانتخابية.[١]

بالتالي، يتطلب الأمر العمل على معالجة هذه التحديات من خلال تعزيز الوعي بحقوق المواطنين وتوفير الدعم اللازم للمرشحين، مما يسهم في خلق بيئة ديمقراطية أكثر شمولاً وفاعلية تمكّن المجالس الشعبية المحلية من أداء دورها في تحقيق التنمية المحلية وتعزيز العلاقات بين الحكومة والمجتمع.[٢]

ولبيان ذلك تم تقسيمه للمطلبين التاليين:

المطلب الأول: الشروط القانونية للترشح

المطلب الثاني: نظام سير العمل بالمجالس المحلية

وذلك على النحو التالي:

---

[١] خالد سمارة الزغبي: التمويل المحلي للوحدات الإدارية المحلية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، الأردن، ١٩٨٥، ص ١٢.

[٢] أحمد رشيد: التنمية المحلية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٦، ص ١٢١ وما بعدها

المطلب الأول

الشروط القانونية للترشح

تمهيد وتقسيم:

تظل الشروط القانونية للترشح في نظام الإدارة المحلية والمجالس المحلية موضوعًا غنيًا بالتحليل والدراسة، حيث تعكس التحديات والفرص المتاحة لتحقيق الديمقراطية المحلية. من خلال فهم هذه الشروط، يمكن استشراف سبل تعزيز المشاركة الشعبية وضمان تمثيل عادل لكافة فئات المجتمع، مما يسهم في بناء نظام إداري محلي أكثر فعالية واستجابة لاحتياجات المواطنين. وترتيباً على ما تقدم سيتم تقسيم هذا المطلب للفروع التالية:

الفرع الأول: الشروط العامة.

الفرع الثاني: الشروط الخاصة لبعض الفئات.

وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول

الشروط العامة

تتطلب عملية ترشح الأفراد لعضوية المجالس الشعبية المحلية في مصر توافر مجموعة من الشروط العامة التي تهدف إلى ضمان نزاهة وكفاءة الأعضاء المنتخبين. يعد **الشرط الأول** هو الجنسية، حيث يجب أن يكون المرشح مصريًا. هذا الشرط يضمن أن يتم تمثيل المواطنين الذين يعيشون في البلاد من قبل أفراد يتفهمون احتياجاتهم وتطلعاتهم.

أما **الشرط الثاني** فهو السن، حيث يجب أن يكون المرشح قد بلغ من العمر ٢١ عامًا على الأقل في تاريخ الانتخابات. يهدف هذا الشرط إلى التأكد من أن المرشحين لديهم مستوى من النضج والخبرة الحياتية التي

تمكنهم من فهم القضايا المحلية والتفاعل معها بشكل فعال. إن تحديد حد أدنى للسن يعكس أيضًا رغبة في إدخال الشباب إلى العملية السياسية، مما يعزز من التنوع في الآراء والمواقف داخل المجالس.

يتعلق **الشرط الثالث** بالمؤهل التعليمي، حيث يجب أن يكون المرشح حاصلًا على مؤهل تعليمي مناسب وفقًا لما تحدده القوانين واللوائح المعمول بها. هذا الشرط يعكس أهمية وجود مستوى معين من التعليم والمعرفة لدى الأعضاء، مما يمكنهم من التعامل مع القضايا المعقدة واتخاذ قرارات مستنيرة. إن التعليم يعد عنصرًا أساسيًا في تعزيز الفهم السياسي والاجتماعي، وبالتالي فإن وجود مرشحين ذوي مؤهلات تعليمية مناسبة يعد ضروريًا.

أما **الشرط الرابع**، فهو يتعلق بالسجل الجنائي للمرشح، حيث يجب ألا يكون لديه أي سوابق جنائية تؤثر على أهليته للترشح، مثل الجرائم المتعلقة بالشرف أو الأمانة. يهدف هذا الشرط إلى ضمان أن يتمتع المرشح بسمعة طيبة ويكون قادرًا على كسب ثقة الناخبين. إن وجود سجل جنائي نظيف يعد شرطًا أساسيًا للحفاظ على نزاهة العملية الانتخابية وتعزيز الثقة في الأعضاء المنتخبين.

أخيرًا، يجب ألا يكون المرشح يشغل منصبًا حكوميًا أو وظيفة عامة تتعارض مع عضويته في المجلس الشعبي المحلي. هذا الشرط يهدف إلى تجنب تضارب المصالح وضمان أن يكون الأعضاء المنتخبون مستقلين في قراراتهم. إن وجود أعضاء غير مرتبطين بمناصب حكومية يعزز من قدرة المجالس على اتخاذ قرارات تمثل مصالح المجتمع بشكل أفضل .[١]

---

[١] صلاح الدين فوزي :الإدارة المحلية في التشريع المصري نحو إدارة محلية أفضل، دار النهضة العربية، ١٩٩٢.ص٢٢٠.ص٢٢٠.

الفرع الثاني
الشروط الخاصة لبعض الفئات

تُعتبر المجالس الشعبية المحلية في مصر منصة حيوية لتعزيز الديمقراطية وتمثيل مختلف فئات المجتمع. ولتحقيق ذلك، تم وضع شروط خاصة لبعض الفئات التي ترغب في الترشح، بهدف تعزيز تمثيلها وضمان مشاركتها الفعالة في الحياة السياسية. [١]

من بين هذه الفئات[٢]، تُعطى **المرأة** أهمية خاصة، حيث يُفضل تخصيص نسبة محددة من المقاعد للنساء في المجالس الشعبية. هذه

---

[١] أيمن الباجوري: المعوقات التي تعترض صدور تشريع الإدارة المحلية في مصر، مرجع سابق، ص٤٢.

[٢] الفلاح:

من تكون الزراعة عمله الوحيد ومصدر رزقه الرئيسي لمدة عشر سنوات على الأقل سابقة على ترشحه لعضوية المجالس المحلية، ويكون مقيماً في الريف، وبشرط ألا تتجاوز حيازته الزراعية هو وزوجه وأولاده القصر ملكاً أو إيجاراً أكثر من عشرة أفدنة.

العامل:

من يعتمد بصفة رئيسية على دخله بسبب عمله اليدوي، ولا يكون منضماً إلى نقابة مهنية أو مقيداً في السجل التجاري أو من حملة المؤهلات العليا، ويستثنى من ذلك أعضاء النقابات المهنية من غير حملة المؤهلات العليا، وكذلك من بدأ حياته عاملاً وحصل على مؤهل عال وفي الحالتين يجب لاعتبار الشخص عاملاً أن يكون مقيداً في نقابة عمالية.

الشاب:

من بلغت سنه إحدى وعشرين سنة ميلادية في يوم فتح باب الترشح ولم يبلغ الخامسة والثلاثين في التاريخ ذاته، وإن تجاوز هذه السن طوال مدة عضويته.

المواطن ذو الإعاقة:

من يعاني من إعاقة لا تمنعه من القيام بمباشرة حقوقه المدنية والسياسية.

ويحدد ذلك بموجب تقرير طبي يصدر وفق الشروط والضوابط التي تضعها الهيئة الوطنية للانتخابات، بعد أخذ رأي المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة.

الخطوة تهدف إلى تعزيز دور المرأة في المجتمع وضمان أن تكون لها صوت في صنع القرار. بالإضافة إلى ذلك، قد يتطلب الأمر من المرشحات تقديم برامج أو خطط توضح كيفية تعزيز دور المرأة في مختلف المجالات، مما يعكس التزامًا حقيقيًا بتطوير المجتمع.

أما بالنسبة **للشباب**، فإن هناك تشجيعًا خاصًا لترشحهم، وغالبًا ما تُحدد فئات عمرية معينة، مثل ٢١–٣٥ سنة، للحصول على مقاعد خاصة. يهدف هذا التوجه إلى إدخال وجهات نظر جديدة وحيوية إلى المجالس، حيث يُعتبر الشباب هم مستقبل المجتمع.

بالنسبة **لذوي الاحتياجات الخاصة**، فإن هناك شروطًا خاصة تركز على توفير التسهيلات اللازمة لهم في عملية الترشح. يجب أن تتوفر دعم لوجستي يساعدهم على المشاركة بفعالية، مثل تيسير الإجراءات وتوفير الموارد اللازمة.

تُعتبر فئات **العمال والفلاحين** أيضًا من الفئات المستهدفة بشروط خاصة. يجب أن يكون المرشح من بين الأفراد العاملين في القطاعات العمالية أو الزراعية، وقد يتطلب الأمر تقديم مستندات تثبت ذلك. هذا الشرط يضمن أن يتم تمثيل القضايا الحقيقية التي تهم هذه الفئات في المجالس.

أما بالنسبة **للمؤسسات الدينية**، فهناك شروط محددة تركز على ضرورة أن يكون المرشح من بين الأفراد الذين يمثلون هذه المؤسسات، مثل الأوقاف أو الكنائس. يجب أن يلتزم هؤلاء المرشحون بالقوانين المنظمة لذلك، مما يعكس أهمية دور الدين في الحياة الاجتماعية والسياسية.

مما سبق يستنتج الباحث أن الشروط الخاصة لبعض الفئات الراغبة في الترشح لعضوية المجالس الشعبية المحلية في مصر تهدف إلى تعزيز تمثيل هذه الفئات وضمان دورها الفعال في المجتمع. يرى الباحث

أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب التزامًا حقيقيًا من جميع الأطراف المعنية لضمان مشاركة شاملة وفعالة في العملية السياسية.

المطلب الثاني

نظام سير العمل بالمجالس المحلية

تمهيد وتقسيم:

نظام سير العمل بالمجالس المحلية يتضمن مجموعة من الإجراءات والآليات التي تهدف إلى تحقيق التنسيق الفعال بين مختلف الوحدات المحلية وتيسير اتخاذ القرارات. يتمثل الدور الرئيسي للمجالس المحلية في إدارة الشؤون العامة للمجتمع المحلي وتحقيق التنمية المستدامة. [١]

تتولى اللجان المتخصصة ضمن المجلس المحلي مسؤوليات محددة، مثل التخطيط العمراني، والتنمية الاقتصادية، والخدمات الاجتماعية. يتم جمع البيانات والمعلومات اللازمة من خلال دراسات ميدانية واستطلاعات رأي المواطنين لضمان تلبية احتياجات المجتمع .[٢]

وترتيباً على ما تقدم سيتم تقسيم هذا المطلب للفروع التالية:

الفرع الأول: هيكل عمل المجالس المحلية.

الفرع الثاني: التحديات المتعلقة بالدعم السياسي والمادي.

وذلك على النحو التالي:

---

[١] ثناء حسن إبراهيم: طبيعة عمل المجالس الشعبية المحلية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية – مصر، المجلد السادس – ملحق العدد الأول، ٢٠١٥.، ص٤٠.

[٢] أحمد خالد علام ، عبد الغني شعبان عبد العظيم: العمران والحكم المحلي في مصر، المكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٠،، ص٦٢.

الفرع الأول
هيكل عمل المجالس المحلية

يُحدد لكل مجلس محلي ولجانه مقر خاص، ويُعين له العدد الكافي من العاملين، حيث يتولى رئيس المجلس المحلي الإشراف عليهم ويمتلك السلطة المقررة لرئيس الوحدة المحلية. كما يتمتع رئيس المجلس المحلي بالمحافظة بسلطة مماثلة بالنسبة للموظفين في المجالس المحلية الأخرى ضمن نطاق المحافظة.[١]

ينتخب كل مجلس محلي في أول اجتماع لدور الانعقاد العادي رئيساً ووكيلين، على أن يكون أحدهما على الأقل من فئة الشباب. يحل الوكيلان محل الرئيس بالتناوب عند غيابه، وفي حال غيابهم جميعاً، تُعطى الرئاسة لأكبر الأعضاء سناً. إذا شغر أي من المناصب، يتم انتخاب بديل حتى نهاية الدورة.

ثم يبدأ كل مجلس محلي دور الانعقاد العادي بانتخاب رئيس ووكيلين، مع ضرورة أن يكون أحد الوكيلين من فئة الشباب، مما يعكس اهتماماً بتشجيع المشاركة الشبابية في العمل المحلي. وفي حالة غياب الرئيس، يحل الوكيلان محله بالتناوب، وفي حال غيابهم جميعاً، تُعطى الرئاسة لأكبر الأعضاء سناً. هذا النظام يضمن استمرار العمل وعدم توقفه بسبب غياب أي من الأعضاء الرئيسيين[٢].

أما عن دور الانعقاد فيمتد دور انعقاد المجلس المحلي لعشرة أشهر على الأقل، مع تحديد مواعيد بدء وانتهاء هذا الدور بواسطة اللائحة التنفيذية. يُعقد المجلس اجتماعات شهرية بدعوة من الرئيس، مع إمكانية

---

[١] ثناء حسن إبراهيم: مرجع سابق، ص٧٧.

[٢] ثناء حسن إبراهيم: مرجع سابق، ص٨٠.

عقد اجتماعات غير عادية عند الحاجة. يتطلب صحة الاجتماع حضور أغلبية الأعضاء، مما يضمن تمثيلًا كافيًا لمختلف الآراء والقرارات.

وفي حالة عدم اكتمال العدد القانوني، يُؤجل الاجتماع لفترة محددة، مما يضمن عدم اتخاذ قرارات في غياب الأعضاء. يُعتبر هذا الإجراء مهمًا للحفاظ على شرعية القرارات المتخذة. [١]

من خلال تحليل ما سبق بشأن نظام سير العمل بالمجالس المحلية، يمكن القول إن تنظيم المجالس المحلية بهذا الشكل يعكس رغبة في تحقيق التوازن بين السلطة المحلية والمشاركة الشعبية. تشجيع الشباب على المشاركة في القيادة المحلية يعد خطوة إيجابية نحو إدماج الفئات الشابة في عملية صنع القرار، مما يسهم في تجديد الأفكار وتعزيز الابتكار في السياسات المحلية. [٢]

الفرع الثاني

إجراءات المناقشة والرقابة

يمكن لأعضاء مجلس النواب في المحافظة حضور جلسات المجالس المحلية والمشاركة في المناقشات، مع حقهم في تقديم الاقتراحات والأسئلة.[٣]

يحق لكل عضو من أعضاء المجلس المحلي طلب إدراج موضوع في جدول الأعمال قبل انعقاد الاجتماع بأسبوع على الأقل، وعلى الرئيس

---

[١] ثناء حسن إبراهيم: مرجع سابق، ص٧٥.

[٢] أحمد سليمان عبد الراضي: التنظيم القانوني للمجالس المحلية، مرجع سابق، ص١٨.

[٣] محمد عبد الحميد أبو زيد: السلطات ورقابتها: دراسة مقارنة، بدون دار نشر، طبعة ٢٠٠٣م.، ص٢١٥.

إحالة الاقتراحات إلى اللجنة المختصة. لا يجوز مناقشة الموضوعات غير المدرجة إلا في الحالات الطارئة.

يمكن للمجلس المحلي، بناءً على طلب كتابي مسبب من ربع عدد أعضائه أو الوحدة المحلية، أن يقرر استعجال النظر في أي موضوع. تُشكل لجان نوعية لدراسة الموضوعات قبل عرضها على المجلس، وتنتخب كل لجنة رئيساً ووكيلاً وأمين سر. كما تُشكل لجنة قيم للنظر في سلوكيات الأعضاء.

يُطلب من رؤساء المصالح ومديري المديريات حضور اجتماعات اللجان عند الطلب، ويجوز للمجلس الاستعانة بذوي الخبرة. لا يجوز لأعضاء المجالس المحلية المشاركة في الأعمال التنفيذية إلا في لجان الخدمات أو اللجان المشتركة.

تشكل لجنة دائمة في كل مجلس محلي برئاسة رئيس المجلس وعضوية الوكيلين ورؤساء اللجان، وتختص بإعداد جداول الأعمال ودراسة القضايا. تتولى هذه اللجنة مباشرة اختصاصات المجلس بين أدوار انعقاده فيما يتعلق بالمسائل العاجلة .[١]

يمكن للمجالس المحلية عقد جلسات استماع للمواطنين وممثلين عن الوحدات المحلية قبل إقرار خطة التنمية المحلية. يضع مجلس محلي المحافظة لائحة داخلية لتنظيم العمل بالمجالس المحلية الأخرى. [٢]

---

[١] محمد عبد الحميد أبو زيد: مرجع سابق، ص٢١٧.

[٢] أحمد رشيد: التنمية المحلية، مرجع سابق، ص ١٢١ وما بعدها

الخاتمة

ختاماً يتناول البحث موضوع هيكل الحكم المحلي، حيث يبدأ بالمبحث الأول الذي يركز على طرق الانتخاب كوسيلة لاختيار هؤلاء الأعضاء. يتضمن ذلك دراسة النظام الانتخابي السائد والشروط اللازمة للمشاركة في الانتخابات. كما يتناول البحث العقبات التي تحول دون اختيار الأعضاء بطريقة ديمقراطية، مرتكزاً على عوامل تنظيمية وعوامل اجتماعية واقتصادية تؤثر في هذا السياق.

ثم ينتقل البحث إلى المبحث الثاني الذي يتناول شروط الترشح لعضوية المجالس الشعبية المحلية. يشمل ذلك الشروط القانونية العامة والخاصة ببعض الفئات. كما يسلط الضوء على نظام سير العمل بالمجالس المحلية من خلال استعراض هيكل عملها وإجراءات المناقشة والرقابة التي تسير عليها.

وعليه استخلص الباحث عدد من النتائج والتوصيات على النحو التالي:

أولاً: النتائج:

١. يستنتج الباحث أن اختيار أعضاء المجالس الشعبية المحلية يعد خطوة أساسية نحو تعزيز المشاركة الديمقراطية في المجتمعات المحلية.

٢. يتضح للباحث أن الانتخابات تظل الآلية الرئيسية لاختيار الأعضاء، مع وجود نظام انتخابي يعتمد على معايير تضمن النزاهة والشفافية.

٣. أن النظام الانتخابي يواجه معوقات تؤثر على فعاليته، مثل العوامل التنظيمية والاجتماعية والاقتصادية التي تضعف مشاركة المواطنين.
٤. يستنتج الباحث أهمية توفر شروط ملائمة للترشح لضمان تمثيل كافة شرائح المجتمع في المجالس الشعبية.
٥. أن نظام سير العمل داخل المجالس المحلية يتسم بهيكلية معقدة تتطلب فعالية في النقاش والرقابة.
٦. نجد ضرورة تحقيق الأهداف التنموية المحلية من خلال تحسين فعالية النقاش والرقابة داخل المجالس.

ثانياً: التوصيات:

١. يوصي الباحث الجهات المعنية بالعمل على تنفيذ برامج توعية للمواطنين حول أهمية مشاركتهم في الانتخابات المحلية وحقوقهم في الترشيح والتصويت.
٢. يرى الباحث أهمية تحسين البيئة الانتخابية من خلال إصلاحات تنظيمية وإدارية لتقليل المعوقات الاجتماعية والاقتصادية، مثل توفير الدعم اللوجستي والمالي للمرشحين، خاصة من الفئات الضعيفة.
٣. يوصى بتعزيز آليات الشفافية في العملية الانتخابية من خلال دعم منظمات المجتمع المدني لمراقبة الانتخابات والتأكد من نزاهتها.
٤. ضرورة مراجعة الشروط القانونية للترشح بما يضمن تمثيل الفئات المختلفة، وخاصة النساء والشباب، لضمان تنوع الآراء والأفكار داخل المجالس.
٥. تبني أساليب عمل فعّالة وواضحة داخل المجالس المحلية، مع توفير تدريبات للأعضاء لتحسين مهاراتهم في النقاش وصنع القرار

قائمة المراجع

١. إبراهيم محرم: التقسيم الإداري للمحافظات المصرية: دعوة للتفكير، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧.

٢. أحمد حافظ نجم: المجالس المحلية بين التبعية والاستقلال، مكتبة النصر، ١٩٩٠.

٣. أحمد خالد علام، عبد الغني شعبان عبد العظيم: العمران والحكم المحلي في مصر، المكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٠.

٤. أحمد دسوقي إسماعيل: انتخاب أم تعيين؟ كيف نختار القيادات التنفيذية المحلية؟، مجلة رؤى مصرية، مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية، السنة الثانية، العدد ١٤، ٢٠١٦.

٥. أحمد رشيد: التنمية المحلية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٦،

٦. أحمد سليمان عبد الراضي محمد: المسؤولية التأديبية لأعضاء المجالس المحلية، دار النهضة العربية، ٢٠١٦.

٧. أشرف حسين عطوة: نظام العمد بين الواقع والمأمول، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٠

٨. أيمن الباجوري: بناء القدرات المؤسسية للوحدات المحلية كأحد متطلبات تفعيل اللامركزية: دراسة مقارنة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠١٧.

٩. أيمن السيد عبد الوهاب: اللامركزية في مصر: رؤية الأحزاب وإشكاليات التطبيق، ط١، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠١٠.

١٠. ثناء حسن إبراهيم: طبيعة عمل المجالس الشعبية المحلية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية – مصر، المجلد السادس – ملحق العدد الأول، ٢٠١٥.
١١. حسن محمد عواضة: الإدارة المحلية وتطبيقاتها في الدول العربية، المؤسسة الجامعية، لبنان، ١٩٨٣.
١٢. خالد سمارة الزغبي: التمويل المحلي للوحدات الإدارية المحلية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، الأردن، ١٩٨٥.
١٣. سلوى شعراوي جمعة ، الإدارة المحلية: الفرص والتحديات، منتدى السياسات العامة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، ١٩٩٩.
١٤. سمير عبد الوهاب: الاتجاهات المعاصرة للحكم المحلي والبلديات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة، أعمال مؤتمر البلديات والمحليات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٩.
١٥. سمير عبد الوهاب: النظم المحلية العربية: دراسة مقارنة، بحث منشور بمجلة شؤون عربية – مصر، العدد ٨٩، ١٩٩٧.
١٦. صلاح الدين فوزي: الإدارة المحلية في التشريع المصري نحو إدارة محلية أفضل، دار النهضة العربية، ١٩٩٢.
١٧. عبد الجليل الهويدي: المالية العامة للحكم المحلي: دراسة مقارنة مع الإشارة إلى مصر، دار الفكر العربي، مصر، ١٩٨٣،
١٨. عبد السلام نوير: المجالس الشعبية والمجالس المحلية: ماذا حدث بعد ثورة ٢٥ يناير؟، مجلة رؤى مصرية، مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية، السنة الثانية، العدد ٢٤، ٢٠١٦

١٩. قباري محمد إسماعيل: علم الاجتماع الإداري ومشكلات التنظيم في المؤسسات البيروقراطية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٩
٢٠. محمد أحمد زكي: النظام القانوني لشغل وظائف العمد والمشايخ: دراسة تأصيلية تحليلية، في ضوء أحكام القانونين رقمي ٧٠ لسنة ٢٠١٦ و ١٥٤ لسنة ٢٠١٨.
٢١. محمد عبد الحميد أبو زيد: السلطات ورقابتها: دراسة مقارنة، بدون دار نشر، طبعة ٢٠٠٣م.
٢٢. هشام عبد السيد الصافي: النظام القانوني لتشكيل المجالس المحلية المصرية في ضوء دستور ٢٠١٤ والقوانين المنظمة للانتخابات: دراسة تحليلية نقدية عملية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٨.